حركة الأسعار والعوامل المؤثرة فيها وجهود الدولة في التصدي لموجات الغلاء في مصر في العصر الفاطمي (358-567هـ/ 969-1172م)

فوزي خالد علي الطواهية *

ملخص

تحاول هذه الدراسة التعرف إلى حركة أسعار السلع والعوامل المؤثرة في ارتفاعها وانخفاضها سواء من ناحية العرض والطلب، أو من ناحية العوامل المناخية، أو الآفات الزراعية، أو الأوبئة والطواعين، والحروب والفتن الداخلية، أو السياسة النقدية للدولة التي أثرت في تذبذب أسعار السلع بسبب التلاعب بعيار ضرب العملة. وحاولت الدراسة تبيان جهود الدولة الفاطمية في التصدي لموجات الغلاء وارتفاع الأسعار، سواء من ناحية تسعير السلع ومراقبة الأسعار، أو محاربة الاحتكار ومراقبة الأسواق لضبط الأسعار ومعاقبة المخالفين، أو فتح مخازن الدولة وبيع الغلال منها بكميات تكفي حاجة الناس وتخفف من ارتفاع الأسعار.

الكلمات الدالة: أسعار، مصر، نقد، الدولة الفاطمية، الأسواق، الغلاء، الاحتكار.

المقدمة

لعب الاقتصاد دوراً مهماً في تاريخ الدول عموماً، وكان مؤثراً بشكل واضح في تأريخ الدولة الفاطمية خصوصاً، وكانت حركة الأسعار عاملاً مؤثراً مهماً في اقتصاد الدولة الفاطمية، ومؤشراً يمكن من خلاله فهم استقرارها من عدمه، وازدهار اقتصادها من تدهوره، وكانت الدول عادة ما تقوم بإجراءات متعددة للحد من ارتفاع الأسعار، أو احتكار السلع، وكان نجاح أو فشل تلك الإجراءات مؤشراً قوياً على قوة الدولة أو ضعفها، وعلى انخفاض الأسعار، ورفاه المجتمع.

حركة الأسعار والعوامل المؤثرة فيها:

تتميز حركة أسعار السلع التجارية عادة بعدم الاستقرار، وقد شهدت مصر زمن الفاطميين(358-567هـ/ 969-1172م) موجات متعددة من القحط والغلاء وانعدام الأقوات. وتأثرت أسعار السلع بعوامل عدة، منها ما يتعلق بإنتاج السلعة، وقضايا العرض والطلب، وسياسة الدولة، والقيمة الشرائية للوحدات النقدية. ولعب نهر النيل دوراً أساسياً في تحديد الأسعار، وما وصلت إليه من حالات الرخص والغلاء، إذ ارتبطت أسعار الغلاء في مصر كالقمح والشعير والفول وغيرها، بفيضان النيل، أو توقفه عن الزيادة أو زيادته عن المنسوب العادي، فقد شكل انخفاض منسوب المياه في نهر النيل أو وفائه المحور الأساسي في حركة الأسعار[1]. فيترتب على عدم وفاء النيل جفاف الأراضي وتلف المحاصيل الزراعية، وتأخر موسم الزراعة عن موعده، أو حتى عدم الزراعة نهائياً، عندها يزداد قلق الناس الذين يلجؤون إلى خزن المحاصيل، وشرائها بأعلى الأسعار؛ خوفاً من فقدانها في الأسواق. كما ارتبط التفاؤل ورخص الأسعار بحالة الوفاء (لمخزومي (ت 585هـ)، ص 60أ؛ ابن الطوير، 1992، ص 191؛ القلقشندي، 1987، ج3، ص 328؛ ساويرس، 2006، ج4، مج2، ص 270).

كانت مصر عند دخول الفاطميين إليها تعاني من أزمة اقتصادية سببها نقص ماء النيل، وذلك في المدة من 352-358هـ/963-969م، مما كان له أثر على الغلاء وارتفاع الأسعار، وكان الناس يموتون جوعاً(الأنطاكي، 1990، ص122). وفي سنة 361هـ/972م، كان وفاء النيل، وأخصبت الأرض، وانخفضت الأسعار(المقريزي، 2000، ص 25). وفي سنة

---

* كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2019/5/22، وتاريخ قبوله 2019/8/6.

(1) تقاس مياه نهر النيل من خلال مقياس مقام على جزيرة الروضة، والمقياس بناء صغير منعزل ومغلق، أقيم في وسطه عمود من الرخام أبيض مثمن الشكل، يقع في حفرة مربعة مغطاة، يفتح منها قناة داخلية تتصل مع مجرى النيل، فينحصر الماء عند انسيابه إليها، ويقسم العمود إلى اثنين وعشرين ذراعاً، كل ذراع مقسمة إلى أربعة وعشرين قسماً متساوية تعرف بالأصابع، ما عدا الاثني عشر ذراعاً الاولى من الأسفل، فهي مقسمة إلى ثمانية وعشرين أصبعاً، وعندما تصل زيادة النيل إلى ستة عشر ذراعاً يكون وفاؤه، وهو الحد الأدنى للوفاء، وأفضل حد لوفاء النيل سبعة عشر ذراعاً.

© 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

372هـ/983م نقص ماء النيل عن الوفاء، فاضطربت الأحوال واشتد الغلاء، وتزايدت أثمان الحبوب والأقوات، فبلغ ثمن حملة الدقيق[2] أحد عشر ديناراً (الدواداري، 1961، ج6، ص 204– 205). وامتد الغلاء وارتفاع الأسعار للعام التالي – 373هـ/984م– إذ اشتد تزاحم الناس على الخبز؛ لقلته في الأسواق(الأنطاكي، 1990، ص 201– 202). وجاءت سنة 387هـ/997م، غالية الأسعار؛ بسبب قصور النيل عن الوفاء (المقريزي، 2000، ص 25)، وزاد الطلب على القمح حتى وصل سعر التليس[3] إلى أربعة دنانير (الدواداري، 1961، ج6، ص 261) ، واشتد الغلاء حتى وصل سعر الخبز أربعة أرطال[4] بدرهم (المقريزي، 1971– 1973، ج2، ص2؛ المقريزي، 2000، ص 25). وكان وفاء النيل سنة 390هـ/1000م، فرخصت الأسعار، وبيع الخبز ستة عشر رطلاً بدرهم (المقريزي، 1971– 1973، ص 25).

وفي المدة من 397–399هـ/1007–1009م، تعرضت مصر لأزمة اقتصادية وارتفاع حاد في الأسعار، وكان السبب الرئيس في حدوثها، توالي نقص ماء النيل عن الوفاء ثلاث سنوات على التوالي. ففي سنة 397هـ/1007م، قصر النيل عن حد الوفاء، إذ انتهت زيادته إلى ثلاثة عشر ذراعاً وأصابع (الأنطاكي، 1990، ص 275؛ المقريزي، 2000، ص27) ، فارتفعت أسعار الغلال وعدمت الأقوات (الأنطاكي، 1990، ص 275؛ المقريزي، 1971– 1973، ج2، ص62)، ووصل سعر الخبز أربعة أرطال بدرهم وكان لا يباع إلا مبلولاً، والقمح كل تليس بأربعة دنانير، والأرز كل ويبة[5] بدينار، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم، ولحم الضأن رطل بدرهم، والبصل عشرة أرطال بدرهم، والجبن ثماني أواق[6] بدرهم، وزيت الأكل ثماني أواق بدرهم، وزيت الوقود رطل بدرهم (المقريزي، 2000، ص 28). وفي سنة 398هـ/1008م، أجدبت أرض مصر من قلة مياه النيل في أوانه، وسرعة هبوطه، حتى شرقت الأراضي (الأنطاكي، 1990، ص277؛ ابن تغري بردي، 1992، ج4، ص 221؛ المقريزي، 2000، ص28)، وتصاعدت الأسعار تصاعداً وصل معه ثمن حملة الدقيق ستة دنانير، واشتد تكالب الناس على الخبز، وبيع ثلاثة أرطال بدرهم، وارتفع سعره إلى أن وصل ثماني أواق بدرهم (المقريزي، 1971– 1973، ص 74). وامتدت حالة الغلاء المترتبة على قصور نهر النيل إلى سنة 399هـ/1009م، فشرقت أكثر الأراضي، وتعطلت الزراعة (الأنطاكي، 1990، ص 278؛ المقريزي، 2000، ص 29)، وارتفعت أسعار الغلال، وبلغ سعر رطل السكر أربعة دراهم، وأوقيتين عنب وأجاص درهم، وأوقية بذر الرمان درهم، وأوقية دهن البنفسج دينار، وباقة النيلوفر (وهو من الورود) بدينار (المقريزي، 1971–1973، ص 78). وفي سنة 403هـ/1012م، أطل الغلاء برأسه؛ بسبب نقص مياه النيل عن الوفاء، فارتفعت الأسعار، وتزاحم الناس على الخبز(المقريزي، 1971–1973، ج2، ص93). وامتد الغلاء حتى سنة 404هـ/ 1013م (الدواداري، 1961، ج6، ص 286؛ المقريزي، 1971– 1973، ج2، ص100).

وقد عانت مصر من ارتفاع الأسعار في المدة 414–415هـ/1023–1024م، ففي سنة 414هـ/1023م، توقفت زيادة النيل عند أربعة عشر ذراعاً وأصبعاً واحداً، ولم يبلغ حد الكفاية، فلم ترَ الأراضي (المسبحي، 1978، ج40، ص9)، وتصاعدت الأسعار تصاعداً خطيراً، فبلغ سعر القمح – إن وجد – دينارين التليس، بعد أن كان يباع بدينار التليس. وبيعت حملة الدقيق بدينارين وربع، والخبز أربعة أرطال بدرهم وثمن. ووصل سعر حمل التبن إلى عشرين درهماً، وفقدت الأعلاف من الأسواق (المسبحي، 1978، ج40، ص 12–13؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 135؛ المقريزي، 2003، مج2، ص 190)، فهزلت من أجل ذلك بهيمة الأنعام من الغنم والجاموس، وفقدت؛ لأن الناس أكثروا من ذبحها ليقتاتوا بلحومها وليخففوا عن أنفسهم مؤونتها، ووصل ثمن الرأس الواحد من البقر إلى خمسين ديناراً (المسبحي، 1978، ج40، ص 46؛ المقريزي، 2003، مج2، ص191).

وامتد الغلاء وارتفاع الأسعار للعام التالي 415هـ/1024م، إذ ارتفعت أسعار الغلال، فبلغ سعر التليس من القمح ثلاثة دنانير إلا ثمن، وتدرج بالارتفاع إلى أن وصل إلى ثلاثة دنانير التليس (المسبحي، 1978، ج40، ص 52؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 162)، ثم وصل إلى أربعة دنانير وثلث التليس، بعد أن كان يباع بدينار قبل ذلك. وارتفع سعر الدقيق إلى أربعة دنانير

---

[2] حملة الدقيق تساوي 135 كغم. انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان، ص 27.

[3] التليس يساوي 97,5 كغم. انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان، ص 60.

[4] الرطل المصري يساوي 140 درهماً. انظر: المخزومي، المنهاج، ص 139أ. ويساوي 437,5 غم. انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان، ص31.

[5] الويبة تساوي 12,167 كغم. انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان، ص80.

[6] الأوقية تساوي 37,5 غم. انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان، ص19.

ونصف وقيراطين الحملة، ثم وصل إلى ستة دنانير الحملة، والرطل ونصف الرطل منه بدرهم(المسبحي، 1978، ج40، ص 86؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 169). وسعر حمل تبن الدواب دينار –إن وجد– (المسبحي، 1978، ج40، ص 32؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 142). والخبز السميد رطلين بدرهم وربع، والخبز الجشكار رطلين بدرهم، وفقد الخبز من الأسواق، –إن وجد– كان يباع رطلاً بدرهم، وغلت أسعار القطاني (الحمص والفول والعدس والترمس)، وبيع الشعير ستة وبيات بدينار، وبيع اللحم أربع أواق بدرهم؛ لقلة البهائم. وغلت روايا الماء؛ لتعذر علف الدواب وعدم من يسقي عليها، فبلغت راوية الجمل بثلاثة دراهم، وراوية البغل بدرهمين، وتقاضى الطحانون أجراً عن طحن القفة خمسة دراهم (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 17). ووصل ثمن الرأس من البقر إلى مائة دينار وأكثر، وفقدت اللحوم من الأسواق(المسبحي، 1978، ج40، ص 46؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 149–150).

وكانت سنة 444هـ/1052م، غالية الأسعار؛ بسبب قصور النيل عن الوفاء، إذ ارتفع سعر التليس من القمح إلى ثمانية دنانير، والخبز أربعة أرطال بدرهم وثمن (المقريزي، 2000، ص30–31؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص224–225؛ المقريزي، 2003، مج2، ص 196).وفي سنة 446هـ/1054م، قاسى أهل مصر الشدائد من ارتفاع الأسعار (المقريزي، 2003، مج2، ص 196؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 226؛ المقريزي، 2000، ص 19–20)، ووصل سعر القمح إلى ثمانية دنانير التليس، وفقد الخبز من الأسواق، واشتد الأمر على الناس سنة 447هـ/1055م (المقريزي، 2000، ص 33). وكان لقلة مياه النيل في أوانه، وسرعة هبوطه أن شرقت الأراضي، وارتفع سعر القمح إلى ثمانية دنانير الأردب، والشعير والفول إلى خمسة دنانير، والحمص ستة دنانير الأردب[7] سنة 450هـ/ 1058م (الدواداري، 1961، ج6، ص 371) ، وامتدت حالة الغلاء المترتبة على قصور نهر النيل إلى سنة 451هـ/ 1059م، إذ انتهت زيادة إلى خمسة عشر ذراعاً وأصابع، فتعطلت الزراعة، وكانت الغلال بأيدي الناس قليلة، فكان الغلاء العظيم (ابن ميسر، 1981، ص 154؛ ابن إياس، 1975، ج1، ص 60).

وفي المدة من 457– 466هـ/1066– 1072م، تعرضت مصر لأزمة اقتصادية حادة، وتعد هذه المدة أطول وأخطر أزمة تعرضت لها الدولة الفاطمية في مصر على الإطلاق، حيث أصاب مصر ما يعرف بـ (الشدة العظمى) (المخزومي (ت 585هـ)، ص 58أ؛ ابن ظافر، 1999، ج1، ص 224؛ ابن ميسر، 1981، ص 58؛ النويري، 2005، ج28، ص 234)، وسبب بداية هذه الأزمة هو قصور ماء النيل، وما رافقه من اختلال أحوال الدولة، واستيلاء الأمراء عليها، ومحاربة الأجناد بعضهم ببعض، وترتب على ذلك ارتفاع أسعار الحبوب، وإهمال الزراعة، وانتشار الوباء، واضطراب الأمن (النويري، 2005، ج28، ص 234؛ الدواداري، 1961، ج6، ص 271؛ القلقشندي، 1987، ج3، ص323؛ ابن ميسر، 1981، ص 33–35؛ ابن إياس، 1975، ج1، ص 218). ففي سنة 457هـ/1066م، تزايد الغلاء إلى أن وصل سعر الأردب من القمح إلى ثمانين ديناراً (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 130؛ المقريزي، 2000، ص 38)، وتدرج بالارتفاع حتى وصل إلى مائة دينار أردب القمح سنة 461هـ/1069م، ثم فقد من الأسواق ولا يقدر عليه إلا الخليفة (ابن ميسر 1981، ص 35؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 278–279؛ ابن تغري بردي، 1992، ج5، ص 83).

وصل سعر القمح كل مائة أردب بثمانية وثلاثين ديناراً سنة 497هـ/1103م؛ بسبب نقص فيضان النيل (المقريزي، 2000، ص 41)، وأجدبت أرض مصر؛ من قلة مياه النيل، وسرعة هبوطه قبل أوانه، حتى شرقت الأرض بسبب عدم ريها سنة 536هـ/1142م، فارتفعت الأسعار وتصاعد ارتفاعها إلى أن وصل سعر القمح إلى تسعين درهماً الأردب، وعدم وجوده، والدقيق مائة وخمسين الحملة، والخبز ثلاثة أرطال بدرهم، والشعير بسبعة دراهم الويبة، والزيت الطيب الرطب بثلاثة دراهم، والجبن كل رطل بدرهمين، والبيض كل مائة بعشرة دراهم، والزيت الحار الرطل بدرهم ونصف، والقلقاس (بقلة زراعية) الرطل بدرهم، والفراريج لا يقدر على شرائها؛ لارتفاع ثمنها (ابن ميسر، 1981، ص 134)، ووصل سعر القمح إلى خمسة دنانير الأردب سنة 549هـ/1154م؛ بسبب عدم وفاء النيل (المقريزي، 2000، ص 42؛ ساويرس، 2006، ج3، مج2، ص 1298–1299).

وعندما يقل ماء النيل عن الحد اللازم للزراعة، ويفوت أوان الزرع، يزداد قلق الناس وتنتابهم المخاوف من حدوث مجاعة، وعدم زراعة محاصيل جديدة، ونتيجة لذلك يسارعون إلى تخزين الغلال ضماناً لقوتهم في أثناء الأزمة المتوقعة، ويلجأ الناس إلى تخزين الغلال طمعاً في الحصول على المزيد من الأرباح عن طريق رفع الأسعار، فيشتد الإقبال على شراء الغلال، ويقل المعروض منها في الأسواق. وفي ذلك يقول المقريزي: "الناس دائماً إذا توقف النيل في أيام زيادته، أو زاد قليلاً يقلقون، ويحدثون

[7] الأردب: مكيال مصري يتسع من القمح 73,125 كغم أو 56 كغم من الشعير. انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان، ص 58.

أنفسهم بعدم طلوع النيل، فيقبضون أيديهم على الغلال ويمتنعون عن بيعها رجاء ارتفاع السعر، ويجتهد من عنده مال في خزن الغلة، وإما لطلب الزيادة في السعر، أو لطلب ادخار قوت عياله، فيحدث بهذا الغلاء، فإذا زاد الماء انحل السعر، وإلا كان الجدب والقحط" (المقريزي، 2003، مج2، ص160). ففي سنة 387هـ/997م، نقص ماء النيل عن الوفاء، فاشتد قلق الناس واحتكر تجار الغلة ما بمخازنهم في القمح، وامتنعوا عن بيعه؛ ليبلغوا فيه أملهم من الغلاء، وتضاعفت أسعار القمح حتى وصل سعر التليس إلى أربعة دنانير، وعز وجوده في الأسواق (الدواداري، 1961، ج6، ص 261). ووصل سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 8؛ المقريزي، 2000، ص25). وفي سنة 397هـ/1007م، توقف النيل عن الزيادة، ونقص عن الوفاء، فاشتد جزع الناس، وتوقعوا حلول البلاء وارتفاع الأسعار، وسارعوا إلى شراء الأقوات وتخزينها، وأمسك تجار الغلال عن بيع ما في مخازنهم من الغلال (الأنطاكي، 1990، ص 275؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 62؛ المقريزي، 2000، ص 26). واستمر نقص النيل عن الوفاء في العام التالي – 398هـ/1008م – فاضطربت الأحوال وقلق الناس (الأنطاكي، 1990، ص277). وجاءت سنة 399هـ/1009م، على منوال سابقتها، فألف الناس الغلاء واستمروا على البلاء (الأنطاكي، 1990، ص 278؛ الدواداري، 1961، ص 277؛ المقريزي، 2000، ص28–29). وفي سنة 446هـ/1054م، نقص ماء النيل عن الوفاء، فسارع التجار إلى احتكار الغلال وشرائها بسنابلها، فإذا حصدت وجمعت في البيادر حملوها إلى مخازنهم، وترتب على ذلك أن نزع سعر القمح إلى ثمانية دنانير التليس، واشتد تزاحم الناس على الأفران وحوانيت الغلال، وفقد الخبز من الأسواق أكثر من مرة (المقريزي، 2000، ص 33–34).

وشكلت زيادة منسوب النيل عن الحد المطلوب خطراً مماثلاً لحالات نقص المياه، ففي سنة 406هـ/1016م، زاد النيل زيادة كبيرة تخطت حد الاستبحار، إذ انتهت زيادته إلى حد واحد وعشرين ذراعاً وثلاثة أصابع، فغرقت الضياع، وغلت الأسعار، وهلكت البساتين، وتعذر الزرع في ميعاده (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 112؛ السيوطي، 1997، ج2، ص 390). وفي سنة 408هـ/1018م، أدت زيادة النيل إلى غرق ضياع بأهلها، وهدمت الكثير من البيوت (الأنطاكي، 1990، ص 341؛ راشد البراوي، 1948، ص 84). وفي سنة 410هـ/1020م، ارتفع منسوب النيل عن الحد المطلوب، إذ وصلت زيادته إلى تسعة عشر ذراعاً وثمانية أصابع، فارتفعت الأسعار إلى أن وصل رطل الدقيق إلى درهم، واللحم أربع أواق بدرهم، ومات كثير من الناس بسبب الجوع (الدواداري، 1961، ج6، ص 297؛ المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 115). وأغرقت زيادة النيل البساتين وأهلكت الزرع ومخازن الغلة سنة 481هـ/1088م (ابن تغري بردي، 1992، ج5، ص 126؛ راشد البراوي، 1948، ص 85)، وسنة 559هـ/1164م (ابن تغري بردي، 1992، ج5، ص 348؛ راشد البراوي، 1948، ص87).

وكان للعوامل الطبيعية، وظهور القوارض والآفات الزراعية، دور في ارتفاع الأسعار في مصر، فقد كان لتوالي هبوب الرياح العاصفة أثره في خراب المحاصيل الزراعية، وهلاك الدواب والأنعام. ففي سنة 387هـ/997م، تعرضت مدينة قوص لأمطار غزيرة، ورياح شديدة قصفت أشجار النخل والجميز، واقتلعت خمسمائة نخلة من أصولها، وغرقت عدة مراكب مشحونة بالغلال (المقريزي، 1971–1973، ج6، ص 16). وفي سنة 515هـ/1121م، هبت رياح سوداء على مصر، استمر هبوبها ثلاثة أيام، فأهلكت خلقاً كثيراً من الناس والحيوانات (الدواداري، 1961، ج6، ص 488؛ المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 77)، ولا بد أنها أتلفت المزروعات والمحاصيل. كما شكلت الآفات الزراعية وخاصة الفئران خطراً حقيقياً على المحاصيل الزراعية، ففي سنة 414هـ/1023م، كثرت عادية الفأر في أكل الغلال، فألحقت أضراراً فادحة بها والتهمت معظمها (ساويرس، 2006، ج3، مج1، ص 754–758). وفي سنة 416هـ/1025م، عظم خطر الفئران في مصر فأكل زرعها حتى أتى عليه (الدواداري، 1961، ج6، ص 230). وظهرت الفئران بأعداد كبيرة في أرض مصر سنة 426هـ/1035م، فأتلفت الزرع حتى لم يبقَ منها إلا اليسير، فتسببت بحدوث مجاعة (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 182). وتكررت عادية الفأر في سنة 427هـ/1036م، ففي هذه السنة أشرقت الأرض ولم يزرع منها إلا اليسير، وفي زمان الحصاد أتى الفأر على ما حصد (ساويرس، 2006، ج3، مج1، ص 754–758).

وكان للأوبئة والطواعين التي شهدتها مصر منذ زمن الفاطميين، ولتكرار وقوعها وشدتها أحياناً، آثار على أسعار المبيعات التي استخدمت كغذاء ودواء وقت تفشي الأمراض والأوبئة، وكان انحسار الوباء مؤشراً على انخفاض الأسعار، وتوافر السلع في الأسواق، بعد أن فقدت وغلت أسعارها أثناء الوباء. وقد تعرضت مصر زمن الفاطميين إلى العديد من الأوبئة والطواعين، ففي سنة 398هـ/1008م، انتشر الوباء بمصر، وهلك فيه كثير من الناس (الأنطاكي، 1990، ص 278). وتزايدت حدته في سنة 399هـ/1019م، وعزت الأدوية، وارتفعت أسعار السلع التي تستعمل كغذاء ودواء للمرضى، فبلغ السكر أربعة دراهم للرطل، وبذر

الرمان كل أوقية بدرهم، ودهن البنفسج كل أوقية بدينار، والعناب والأجاص كل أوقيتين بدرهم، والبطيخة بثلاثة دنانير (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 78). واقترنت مجاعة سنة 415هـ/1024م بوباء أدى إلى تزايد أسعار الأغذية التي تستعمل كدواء للمرضى، فوصل سعر ثمرة الرمان الواحدة إلى ثلاثة دراهم (المسبحي، 1978، ج40، ص 69)، وارتفع إلى أن وصل ثمن الثمرة إلى دينار (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص172)، في حين أن سعر المائة حبة من الرمان كان بدرهم واحد في الأوقات العادية (المقريزي، 2003، مج2، ص 192). ووصل سعر البطيخة البرلس الواحدة إلى ثلاثة دراهم، وأوقية الشراب من الدواء إلى درهم واحد (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 162). وكان أشد الأوبئة فتكاً بالناس الوباء الذي وقع سنة 446هـ/1054م، فكثر الموت بالناس(المقريزي، 2003، مج2، ص 196)، واستمر حتى سنة 447هـ/1055م، واشتد عنفه، وازداد الطلب على الأدوية وارتفعت أسعارها، حتى أن عطاراً باع في يوم واحد ألف قارورة شراب (دواء) (ابن تغري بردي، 1992، ج5، ص 59). واستمر الوباء في سنة 448هـ/1056م (الدواداري، 1961، ج6، ص 369؛ ابن تغري بردي، 1992، ج5، ص 59)، وتزايد الموت بالطاعون سنة 455هـ/1036م، فكان يموت في كل يوم نحو عشرة آلاف إنسان(ابن تغري بردي، 1992، ج5، ص 74). وانتشر الوباء في القاهرة والفسطاط سنة 462هـ/1070م، وهلك فيه كثير من الناس(ابن ميسر، 1981، ص 36).

وفي سنة 490هـ/1096م، شهدت مصر موجة وباء وغلاء شديدة، مات فيها خلق كثير (ابن ميسر، 1981، ص 64؛ المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 19؛ المقريزي، 2003، مج2، ص 198)، امتدت للعام التالي (الدواداري، 1961، ج6، ص 450)، وعمت أكثر البلاد سنة 493هـ/1100م، التي أعقب غلاءها وباء شديد حتى تعطلت الزراعة لكثرة الموت فيها (ابن ميسر، 1981، ص68؛ المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 25؛ المقريزي، 2003، مج2، ص 198). ووصف وباء سنة 537هـ/1143م بالوباء العظيم الذي هلك بسببه أعداد كبيرة من الناس (ابن ميسر، 1981، ص 134؛ المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 253)، وترافق مع الأوبئة انعدام الأقوات في الأسواق، وتوقف حركتها في المناطق الموبوءة، فتأثرت بذلك حركة التجارة والأسعار (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 253).

وأسهمت الحروب والفتن في غلاء الأسعار أحياناً، وفقدان السلع من الأسواق، ففي سنة 387هـ/997م، ارتفعت الأسعار وتزايد خطر اللصوص وقطاع الطرق، واضطربت أحوال الناس، حتى وصل سعر الخبز أربعة أرطال بدرهم وعز وجوده (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص8؛ المقريزي، 2000، ص 25). وفي سنة 396هـ/1006م، ارتفعت الأسعار بالفيوم والجيزة؛ بسبب ثورة أبي ركوة الأموي[8]، حتى بيع الخبز مبلولاً ستة أرطال بدرهم، وتدرج بالارتفاع حتى وصل إلى ثلاثة أرطال بدرهم، بعد أن كان يباع عشرة أرطال بدرهم، وعدم وجوده، وتعطلت حركة الأسواق، وتزاحم الناس على روايا الماء، واضطربت الأوضاع في مصر عامة (الدواداري، 1961، ج6، ص 275؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص62–63). ورغم وجود الغلاء في مصر سنة 415هـ/1024م، إلا أنه تجدد بسبب حوادث النهب التي قام بها العبيد وبعض العربان، حتى أنهم نهبوا بلد الأشمونيين بأكمله، ثم نهبوا سواحل الغلة، واستولوا على ما وجدوه من القمح والشعير، ونهبوا دواب الناس بالجيزة وسفط ونهيا، وأحرقوا بعض مخازن القمح، فاختفى الخبز والدقيق، رغم ارتفاع أسعاره، حتى وصل سعر الخبز الرطل الواحد بدرهم (المسبحي، 1978، ج40، ص84، 85، 87–88؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 170؛ المقريزي، 2003، مج2، ص 192). وفي السنة نفسها بعد أن علم الناس بإرسال حسان بن جراح ألف فارس إلى الفرما، فروا منها إلى تنيس بالمراكب، فاضطربت الأحوال، وارتفع سعر القمح والدقيق والخبز (المسبحي، 1978، ج40، ص 52). "وفقد القمح والدقيق والخبز" (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 166؛ المقريزي، 2003، مج2، ص 192). وفي المدة من 463–465هـ/1071– 1073م، تزايد الغلاء والخوف وعدم القمح إلى أن أكل الناس الميتة، وفني الناس بالغلاء والوباء والسيف؛ بسبب تسلط اللواتيون (قبائل لواته) على الريف، فملكوه ولم يقدر أحد أن يزرع فيه غلة، فحرثوا الغلات، وامتنعوا من بيعها، فوقع الغلاء بمصر، وانتهى سعر القمح إلى ثمانية دنانير التليس، حتى أكل لناس نخالة خشب النخيل، واستمر ذلك لمدة طويلة (المخزومي (ت 585هـ)، ص 58ب؛ النويري، 2005، ج28، ص 235؛ ساويرس، 2006، ج3، مج2، ص 863–867، 960–961). وارتفعت الأسعار بعد خروج محمد بن رافع اللواتي بالبحيرة في طائفة كبيرة من العربان سنة 538هـ/1144م (ابن ميسر، 1981، ص 135).

وارتبطت بعض أنواع السلع والمبيعات، من حيث الرخص والغلاء بالمواد الخام التي تصنع منها، فكان غلاء القمح وفقدانه من الأسواق سبباً في غلاء الخبز والدقيق. ففي سنة 397هـ/1007م، ارتفع سعر القمح إلى أن وصل إلى أربعة دنانير التليس، فارتفع

[8] أبو ركوة الأموي: هو أمير أموي، وثائر على الدولة الفاطمية، توفي عام 399هـ/1009م. انظر: ابن تغري بردي، النجوم، ج4، ص 216–217.

لارتفاعه الدقيق من أربعة دنانير الحملة إلى ستة دنانير (المقريزي، 2000، ص 28). وفي سنة 415هـ/1024م، ارتفع سعر القمح من ثلاثة دنانير التليس إلى أربعة دنانير وثلث التليس، فغلا لغلائه الخبز من رطلين بدرهم إلى رطلين بدرهم وربع (المسبحي، 1978، ج40، ص 188–194). وترتفع أسعار الحلوى عندما ترتفع أسعار السكر، ويقل إنتاج مزارع السكر (المسبحي، 1978، ج40، ص 188–189). وكثيراً ما ارتفعت أسعار اللحوم لقلة الأبقار والأغنام، ففي سنة 398هـ/1008م، وصل سعر لحم البقر إلى رطل ونصف بدرهم، ولحم الضأن رطل بدرهم، وفي السنة نفسها ارتفعت أسعار مشتقات الألبان؛ لارتفاع أسعار الأعلاف، ووصل سعر الجبن إلى ثماني أواق بدرهم (المقريزي، 2000، ص 28). وارتفع سعر اللحم إلى أربع أواقٍ بدرهم سنة 415هـ/1024م (المسبحي، 1978، ج40، ص 72)، وارتفع سعر البيض لقلة الدجاج سنة 536هـ/1142م، إذ وصل سعره إلى عشرة دراهم كل مائة بيضة (ابن ميسر، 1981، ص 134؛ المقريزي، 2003، مج2، ص 191).

وأثرت موجات الغلاء المتكررة على أرباب الحرف والصناعات وأجور العمال، فارتفعت بارتفاع الأسعار أجور بعض أرباب الصنائع والمهن، ففي سنة 415هـ/1024م، تأثرت أجور الدواليب والمطاحن والمخابز بغلاء أسعار الدواب وأعلافها، وانعكس ذلك على السلع التي ارتبطت بها، كطحن الحبوب والخبز واللحوم، إذ ارتفعت أجرة طحن الحبوب ووصل ثمن طحن القفة من القمح إلى خمسة دراهم، وغلت أسعار روايا الماء؛ لتعذر علف الدواب، إلى أن وصل ثمن راوية الجمل إلى ثلاثة دراهم وراوية البغل إلى درهمين (المسبحي، 1978، ج40، ص 69، 73؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 164).

وكان لكثرة تغيير الوزراء أثره على الأسعار، والمكاسب والأرباح التي يتوقعها التجار، وقد بدأ الاضطراب في تغيير الوزراء في المدة من 450–458هـ/ 1058–1066م (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 305؛ المقريزي، 2003، مج2، ص 197)، ففي سنة 455هـ/1063م، ولي ابن العجمي الوزارة "والعزائم قد وهت، وأسباب الفساد قد بلغت وانتهت، والمراقبة قد ندرت وقلت، والمهابة قد تلاشت وانتهت، والمراقبة قد ندرت وقلت، والمهابة قد تلاشت واضمحلت" (المقريزي، 2000، ص 24). وكان غلاء سنة 456هـ/1064م؛ بسبب ضعف الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم، وانحلال الإدارة واستبداد ولاة الأعمال بما في أيديهم (الدواداري، 1961، ج6، ص 380–381؛ المقريزي، 2000، ص 22–24). وبعد القبض على الوزير المأمون البطائحي، ومصادرته سنة 519هـ/1125م، ثم قتله سنة 522هـ/1028م، ارتفعت الأسعار حتى وصل سعر أردب القمح إلى دينار واحد (المقريزي، 1971–1973، ج3، ص133). وفي سنة 532هـ/1138م، لم يمتثل الوزير رضوان بن ولخشي لأمر الخليفة الحافظ لدين الله بفتح المخازن والبيع منها بسعر منخفض، للتخفيف على الناس من غلاء الأسعار (المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 165–166). وكان من أثر اتجاه الوزير الصالح طلائع بن رزيك إلى ممارسة الاحتكار في الغلال أن وقع الغلاء وارتفعت الأسعار سنة 555هـ/1160م (المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 244).

ومما سبق نجد أن مدة حكم الدولة الفاطمية الذي بلغ 212 سنة مرت فيها مصر بأكثر من سنة ارتفاع أسعار وغلاء بلغت 40 سنة، مما يعني أن الغلاء في مصر شكل قرابة 20% من سنوات الحكم الفاطمي لها، وهذا يدل على صعوبات اقتصادية هائلة عانتها مصر تعود لأسباب مختلفة كما أوردنا سابقاً مثل انخفاض منسوب النيل العامل الأبرز لها، وتلاه الآفات الزراعية والقوارض، والعوامل الطبيعية من ريح وغيرها، إضافة إلى الأوبئة والطواعين، وزاد من الأمر الاضطراب السياسي الذي ساد مصر الفاطمية في أكثر من مدة.

جهود الدولة في التصدي لموجات الغلاء ومحاربة الاحتكار:

اهتم بعض الخلفاء الفاطميين بقضايا الأسعار، فعملوا على الحد من الاحتكار في أوقات الغلاء، وحاولوا التدخل في حركة الأسعار، سواء من ناحية زيادة المعروض من السلع المرتفعة في الأسواق، أو من خلال تحديد سعر معين للسلعة للحد من ارتفاع سعرها، ومحاولة السيطرة على سعرها، وفي هذا الاتجاه قام بعض الخلفاء بتوفير السلع، والتخفيف من غلاء الأسعار. وكان لبعض تدابيرهم أثره في الحد من ارتفاع الأسعار.

- **التسعير ومراقبة الأسعار:**

لجأ بعض الخلفاء الفاطميين إلى تسعير السلع للحد من الغلاء، كتحديد سعر معين للقمح والدقيق والخبز، وإلزام الأمراء والتجار بتسعيرة الدولة، لكن التجار كانوا قلما يتقيدون بالسعر المعلن، وغالباً ما كان تحديد السعر يؤدي إلى مزيد من الغلاء؛ بسبب اختفاء المواد التموينية أو بيعها بطرق غير مشروعة وبأسعار عالية. ففي سنة 396هـ/1006م، اضطربت الأحوال في مصر وتزايدت الأسعار،

فنودي "أي أحد زاد في السعر فقد أوجب على نفسه القتل" (الأنطاكي، 1990، ص 266). وفي سنة 397هـ/1007م، ارتفعت أسعار القمح والدقيق والخبز، فأمر الخليفة الحاكم بأمر الله بتسعير القمح بدينار إلا قيراط التليس إلا أن التجار كانوا يبيعونه خفية بأربعة دنانير التليس، والدقيق ستة دنانير الحملة بعد أن كان يباع بدينار ونصف الحملة، والخبز بعد أن سعرته الدولة كل اثني عشر رطلاً بدرهم، إلا أنه كان يباع بالسوق ستة أرطال بدرهم مبلولاً (المقريزي، 2000، ص 27–28). وفي سنة 398هـ/1008م، عز وجود القمح في الأسواق، وارتفع سعره، فتدخل الحاكم بأمر الله لحل أزمة الغلاء فسعر القمح، وأمر أن لا يخزن أحد من المؤن أكثر من حاجته، وسرّ الناس بعد أن كانوا في شدة وضيق (الأنطاكي، 1990، ص266؛ الدواداري، 1961،ج6، ص 277؛ المقريزي، 2000، ص29). وارتفعت أسعار الغلال سنة 414هـ/1023م، وكانت أسعارها قبل الارتفاع القمح بدينار التليس، فأبقت الدولة على السعر القديم قبل الارتفاع، إلا أن التجار كانوا يبيعونه سراً بدينارين التليس، وحملة الدقيق بأربعة دنانير (المسبحي، 1978، ج40، ص 12–13؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 135). وتفاقم ارتفاع الأسعار بشكل كبير سنة 415هـ/1024م، وتدخل الخليفة الظاهر لحل أزمة الغلاء، فسعّر القمح بدينارين ونصف التليس والدقيق بأربعة دنانير الحملة، والخبز رطلين ونصف بدرهم (المسبحي، 1978، ج40، ص 74–75)، فعزّ وجود القمح من الأسواق، وكان يباع خفية بأربعة دنانير وثلث التليس والدقيق ستة دنانير الحملة والخبز بدرهم الرطل(المسبحي، 1978، ج40، ص 86؛ المقريزي، 1971–1973، ج4، ص 169). وأغلقت أكثر الطواحين والحوانيت، فاشتد الحال على الناس؛ لتعذر وجود الأخباز وعدم وجود الدقيق، عند ذلك أمر المحتسب أن يكون الخبز الذي يباع في الأفران(الجشكار أردأ أنواع الدقيق) خمسة أرطال بدرهم، وتباع بقية الأخباز بغير تسعير، فظهرت الأخباز في الأسواق(المسبحي، 1978، ج40، ص48؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 151). وبالتالي، وجد الخليفة الظاهر وأركان دولته أنفسهم أمام سعر للقمح والدقيق يرفض التجار التعامل به، مما أدى إلى نشوء سوق سوداء له وبيعه بسعر أدى إلى فشل سياسة الظاهر لخفض سعر القمح والدقيق، بل وأدى إلى ارتفاع سعره في السوق السوداء، وتلاشيه من الأسواق الرسمية. ويبدو أن ذلك عائد إلى عدم توفر آليات فعالة في الدولة لرقابة البيع في السوق. مما دفع الظاهر إلى مراجعة سياسته، وألغى السعر الرسمي للقمح، وأعاده إلى منطق السوق حسب العرض والطلب، فأطلق سعر الغلة، وأمر أن تباع بالسعر الواقع، فبيع القمح بثلاثة دنانير إلا ربع التليس، والخبز رطل وربع بدرهم، فنال الناس من ذلك شدة عظيمة، غير أنه نجح في تخفيض سعره عن سعر السوق السوداء السابق(المسبحي، 1978، ج40، ص 41). وجاءت سنة 466هـ/ 1074م، غالية الأسعار، إذ نزع سعر القمح إلى ثمانية دنانير التليس، ووصل الأمر بتجار الغلة إلى أن قاموا بشراء المحصول من الفلاحين قبل إدراكه، فإذا أدركت غلاتهم وصارت في الجرون، اكتالوها وحملوها إلى مخازنهم يريدون بها السعر الغالي. فتدخلت الدولة ومنعت ذلك في هذه السنة، وأمرت بإحصاء معاملات تجار الغلة، وأربحتهم في كل دينار ثمن دينار، وقررت تسعير القمح التليس بثلاثة دنانير بعد أن كان يباع بثمانية دنانير. وسلم إلى الخبازين ما يبتاعون به لعمارة الأسواق، واستمر الأمر على ذلك حتى أدركت الغلة الجديدة فتوسع الناس بها وزال عنهم الغلاء(المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 266؛ المقريزي، 1991، ج3، ص 386).

وفي سنة 497هـ/1104م، ارتفعت الأسعار إلى أن وصل سعر المائة أردب قمح إلى مائة وثلاثين ديناراً، فنال الناس من ذلك شدة عظيمة، فقام الوزير أبو عبدالله بن فاتك الملقب بالمأمون البطائحي بالختم على مخازن الغلات، وخيّر أصحابها بين البيع منها بسعر ثلاثين ديناراً لكل مائة أردب، أو الختم عليها حتى دخول الغلة الجديدة، فوافق بعض أصحاب المخازن على البيع بالسعر الذي حدده، وانفرجت الأزمة بعض الشيء (المقريزي، 2000، ص 41).

محاربة الاحتكار ومراقبة الأسواق لضبط الأسعار ومعاقبة المخالفين:

اجتهد بعض الخلفاء الفاطميين وأركان دولتهم بمواجهة ظاهرة الاحتكار في أوقات الغلاء، واتخذوا سلسلة تدابير للحد من هذه الظاهرة، كضبط محتويات مخازن القمح العائدة للأمراء وكبار التجار، ومراقبة عملية البيع منها بالسعر الذي تقرره الدولة، وأولوا مراقبة الأسواق عناية خاصة، وقاموا في بعض الأوقات بمعاقبة التجار المخالفين لأوامرهم. ففي سنة 359هـ/970م، عمل جوهر الصقلي على وضع حد لتلاعب التجار بالأسعار، فولى الحسبة رجلاً صارماً وهو سليمان ابن عزة المغربي، الذي عمل على ضبط الساحل وجمع القماحين في موضع واحد، وأشرف على جمع القمح وبيعه إشرافاً كاملاً، وقام بضرب جماعة من الطحانين وطاف بهم في البلاد؛ لمخالفتهم لأوامر الدولة (المقريزي، 2000، ص 24؛ المقريزي، 1971–1973، ج1، ص 122). كما أمر جوهر الصقلي مناديه أن ينادي في السوق بأن من عنده قمح فليخرجه؛ وذلك لمنع الاحتكار (النويري، 2005، ج28، ص 81). واتبع الخليفة المعز لدين الله أسلوباً جديداً في طريقة النداء على زيادة النيل ووفائه، ويقضي ذلك بمنع النداء بزيادة النيل؛ وذلك لأن إعلان الزيادة قد يدفع بعض الناس إذا توقف النيل عن الزيادة، أو إذا كانت زيادته قليلة إلى احتكار الأقوات وتخزينها، مما

يسبب الغلاء. ففي سنة 363هـ/974م، أمر بإبطال النداء بزيادة النيل، والاكتفاء بكتابة رقعة للخليفة، وأن يكون النداء بوفاء النيل، عندما يتم ستة عشر ذراعاً (المخزومي (ت 585هـ)، ص 60أ؛ ابن ميسر، 1981، ص 160؛ ابن الطوير، 1992، ص 190؛ المقريزي، 1971–1973، ج1، ص 206).

وفي سنة 397هـ/1007م، حلت بالبلاد مجاعة أدت إلى ارتفاع الأسعار، فأوكل الحاكم بأمر الله إلى مسعود الصقلبي متولي الستر في الدولة النظر في أمر الأسعار، فقام مسعود بجمع خزّان الغلال والطحانين والخبازين، وقبض على ما بالساحل من الغلال، وأمر أن لا تباع إلا للطحانين والخبازين؛ لمنع السماسرة والوسطاء من الاحتكار، وألزم التجار والباعة بسعر بيع محدد، إلا أن عدم التزام بعضهم بأوامره، جعله عرضة للعقاب، فأقدم على ضرب مجموعة منهم وشهر بهم؛ لمخالفتهم التسعيرة الرسمية للدولة (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 69).

ومن أجل بسط الدولة لسلطتها على الأسواق، وتأكيداً على ما تم اتخاذه من إجراءات، قام الخليفة الحاكم بأمر الله باتخاذ تدابير من شأنها حمل التجار على احترام قرارات الدولة، والالتزام بها، فكثف المراقبة على الأسواق، وتعامل بحزم مع المخالفين، فضرب جماعة من الطحانين والخبازين بالسياط وشهروا؛ لأجل ازدحام الناس عليهم، وبيعهم الخبز مبلولاً ليزيدوا من وزنه (المقريزي، 2000، ص 27). ورغم هذه الإجراءات الصارمة إلا أن العام التالي 398هـ/1008م شهد اشتداداً للغلاء والاحتكار، فتشددت الدولة في تعقب تجار الغلال، وتمت معاقبة جماعة من محتكري الغلال بالسياط، فأخرجوا ما لديهم من القمح (الدواداري، 1961، ج6، ص 277). وضرب جماعة من الخبازين وشهر بهم؛ لبيعهم الخبز مبلولاً، ولتعذر وجود الخبز بالعشايا، فانصلح الحال بعض الشيء (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 71؛ المقريزي، 2000، ص 27–28).

وجاءت سنة 399هـ/1009م، والأسعار غالية، وعزّ وجود القمح في الأسواق، وعظم ضجيج الناس من الجوع، واستغاثوا بالخليفة الحاكم بأمر الله، فاستجاب الحاكم لاستغاثتهم، وأقسم أن يضرب رقبة كل من يثبت أنه احتكر شيئاً من الغلال، وليحرقن داره وينهب ماله، وأمر بتقدير ما يحتاجه الناس كل يوم من الغلة، وفرضه على تجار الغلال، وخيرهم بين أن يبيعوا بالسعر المقرر، وبين أن يمتنعوا فيختم على مخازن غلاتهم، ولا يمكنهم بيع شيء منها إلى حين دخول الغلة الجديدة، فاستجابوا له، وانحل السعر وارتفع الضرر (المقريزي، 2000، ص 29).

وفي ربيع الأول سنة 415هـ/1024م، توقفت أحوال الناس، بسبب ارتفاع الأسعار، وأمسك الأمراء والتجار عن بيع الغلال – التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الخبز – طلباً للفائدة، وللتحكم في أسعارها، واستغاث الناس؛ لتعذر وجود الخبز، فأنكر الخليفة الظاهر على المحتسب ذلك، والذي نزل بدوره إلى السوق وضبط الأسعار، فاستقامت الأموال بعض الشيء، إلا أن هذا الحال لم يدم طويلاً، فعادت الأسعار إلى ما هي عليه، وتعذر وجود الخبز، وذلك بسبب احتكار الغلال من قبل الأمراء وكبار التجار الذين تم فتح مخازنهم عنوة والبيع منها بأسعار مناسبة (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص151)، لكن ذلك لم يمنع من استمرار زيادة أسعار الغلال وندرة وجود الخبز، خاصة في ظل وجود الاضطرابات الأمنية الداخلية في الدولة (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 166)، أمام ذلك كله لجأ الظاهر إلى اختيار محتسب جديد من ذوي الكفاءة وهو دواس بن يعقوب الكتامي، وقلده الحسبة والأسواق والسواحل، وما أن تولى مهامه حتى ضرب بقوة على أيدي المتلاعبين في الأسواق، بهدف توفير السلع الأساسية التي تمس حياة المواطنين "فأحضر الخبازين والدقاقين (الطحانين) وضرب قوماً منهم وشهر بهم، وظهرت الأخباز في الأسواق" (المسبحي، 1978، ج40، ص 14). ثم قام بإحضار حمالي القمح وضربهم حتى أقروا بمخازن التجار وسماسرة الغلال، التي يحملون إليها الغلال، وكتبوا له 150 مخزناً للقمح، فختم عليها، وهدد بقطع يد من تسول له نفسه أخذ حبة قمح منها، حتى يتم البيع منها بالسعر الذي تقرره الدولة. وبأمر من الخليفة الظاهر أطلق القمح من المخازن للطحانين وسعّر عليهم التليس بدينارين ونصف، وأمرهم ببيع حملة الدقيق بأربعة دنانير، والخبز رطلين ونصف بدرهم، فسكن الحال قليلاً (المسبحي، 1978، ج40، ص 74؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 165). لكن المحتسب في الوقت نفسه أعطى فرصة لبعض كبار رجال الدولة أن يبيعوا ما في مخازنهم من القمح، من ذلك أن مسعود غلام الشيخ غيث الدولة أبي قاسم الجرجرائي قام بفتح مخزن قمح وباع بسعر ثلاثة دنانير التليس، وتزاحم الناس عليه (المسبحي، 1978، ج40، ص 74). وقام دواس بن يعقوب المحتسب بضرب جماعة من الدقاقين بالدرة وطاف بهم على الجمال؛ لقيامهم برفع الأسعار، ولسواد الخبز وفساد الدقيق وخلطه بالطفل المسحوق (المسبحي، 1978، ج40، ص 76). إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع من احتكار الغلال وبيعها سراً وبأسعار مرتفعة، فبيع القمح بأربعة دنانير وثلث التليس، وحملة الدقيق بستة دنانير والخبز رطل وربع بدرهم (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 169).

وارتفعت الأسعار سنة 532هـ/1138م؛ بسبب تأخر زيادة النيل، فأمسك تجار الغلال عن بيعها؛ طمعاً في الحصول على

المزيد من الأرباح عن طريق رفع الأسعار، حتى وصل سعر أردب القمح إلى ثلاثة دنانير، فقامت الدولة بمعالجة هذه الأزمة بملاحقة وتأديب محتكري الغلال الذين يرفعون الأسعار، وأمرتهم بتوريد ما تحتاج إليه البلاد من الغلال، تحت إشرافها، حتى زال عن الناس ما حل بهم من الغلاء والبلاد (المقريزي، 2000، ص 42). وكان احتكار الغلال السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار سنة 551هـ/1156م، وتدخلت الدولة لمنع الاحتكار والتضييق على المحتكرين (المقريزي، 2000، ص 43).

فتح مخازن الدولة وبيع الغلال منها بكميات تكفي حاجة الناس، وتوزيع الغلال والأموال على الفقراء:

إنَّ من جهود الدولة الفاطمية في التصدي ومواجهة موجات الغلاء وارتفاع الأسعار أن قام بعض الخلفاء بتوفير السلع، والتخفيف من غلاء الأسعار، فعمدوا إلى فتح مخازنهم (شونهم)، وبيع الغلال منها بكميات تكفي حاجة الناس، مما اضطر الأمراء والتجار إلى فتح مخازنهم وبيع غلاتهم فانخفضت الأسعار، ففي سنة 397هـ/1007م، أمر الخليفة الحاكم بأمر الله ببيع القمح من مخازنه، ومنع الناس من شراء الكثير إلا للمؤونة، كما خصص جزءً من غلال مخازنه لتباع للطحانين بمقدار ما يستعملونه، فرخصت الأسعار، وسرّ الناس بذلك، بعد أن كانوا في شدة وضيق (المقريزي، 2000، ص 28). وفي سنة 414هـ/1023م، فتحت مخازن جماعة من الأمراء وبيعت منها الغلال بأسعار مناسبة، فانخفضت الأسعار (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 135). وقامت الدولة بنقل القمح من المخازن للطحانين، وسُعّر لهم الطحين سنة 415هـ/1024م، فسكن الحال بعض الشيء، بعد أن كان الناس في شدة من الغلاء (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص165). وفي سنة 446هـ/1054م، فتحت مخازن الدولة، وسُلم للخبازين ما يعمرون به الأسواق، ورتب للقاهرة والفسطاط يومياً ألف تليس من القمح للفسطاط سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة، إلى أن أدرك الناس الغلة الجديدة، وزال عنهم البلاء والجوع (المقريزي، 2000، ص 34). وكانت سنة 524هـ/1130م غالية الأسعار، فقامت الدولة بفتح مخازنها، وكان بها مئات الألوف من أرادب القمح، وأمرت ببيعها بأسعار مناسبة (المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 140). وفي سنة 549هـ/1154م، وقامت الدولة أيضاً بإخراج الغلال وبكميات كبيرة من مخازنها، وتوزيعها على الطحانين وبأسعار مخفضة (المقريزي، 2000، ص 42). وعندما وقع الغلاء سنة 551هـ/1156م، كان بمخازن الدولة من الغلال ما لا يحصى، فأمر الخليفة الفائز بنصر الله، بفتحها وبيع القمح منها وأرخص أسعارها (المقريزي، 2000، ص 42– 43).

وتم في أثناء المجاعات الشديدة وارتفاع الأسعار، توزيع الفقراء والمحتاجين على الأمراء لإطعامهم، وتوزيع الأموال عليهم أحياناً، من ذلك أن جوهر الصقلي عند قدومه إلى مصر، وجدها تعيش أزمة اقتصادية حادة، فأمر الأعيان والأمراء أن يعيلوا الفقراء والمساكين؛ لشدة الغلاء. وقام بتوزيع أموال كثيرة على الفقراء والمحتاجين (النويري، 2005، ج28، ص 81؛ المقريزي، 1971–1973، ج1، ص 162). وفي سنة 403هـ/1013م، نزع السعر وكثر الازدحام على الخبز، ففرق الحاكم بأمر الله أموالاً كثيرة على الفقراء؛ للتخفيف عنهم (الدواداري، 1961، ج6، ص 286؛ المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 93). وقام الوزير المأمون البطائحي بتوزيع ألفي أردب من القمح على الفقراء من الناس، وتوزيع عشرة آلاف درهم على الفقراء أيضاً سنة 516هـ/1122م (المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 86)، ووزعت الدولة كميات كبيرة من الغلال على المحتاجين من الناس في سبيل الإنعام سنة 524هـ/1130م (المقريزي، 1971–1973، ج3، ص 140)، وفي سنة 549هـ/1154م، تصدق الأمراء بالأموال الكثيرة على الفقراء، مما قلل من حدة المجاعة عن الناس (المقريزي، 2000، ص 42). وأمر الخليفة الفائز بنصر الله بفتح مخازنه وتوزيع الغلال منها على عدد كبير من الفقراء، ووزع بقية الفقراء على الأمراء والأثرياء الذين قاموا بتوزيع الغلال على الفقراء كما فعل الخليفة وذلك في سنة 551هـ/1156م (المقريزي، 2000، ص 42– 43).

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذها بعض الخلفاء الفاطميين للتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار والمجاعات في مصر، نقل الغلال إليها من الخارج، لاسيما القمح، ففي سنة 422هـ/1031م، ارتفعت أسعار القمح وعز وجوده في الأسواق، فقامت الدولة بنقل الغلال من الشام إلى مصر(المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 180؛ ابن إياس، 1975، ج1، ص 213). وفي سنة 464هـ/1072م، فقد القمح من الأسواق واشتد الطلب عليه، فتم شراء القمح من صقلية والمهدية[9]، وساهم هذا الإجراء بتوفير القمح في الأسواق، وتخفيف أسعاره عما كانت عليه (المقريزي، 1971–1973، ج2، ص 307).

وجاءت سياسة الدولة الفاطمية في معالجة قضايا الغلاء والأسعار دون تخطيط مسبق. ويبدو أن حدوث بعض الأزمات بصورة غير متوقعة دفعت بعض الخلفاء لاتخاذ إجراءات في محاولة لحل قضايا الغلاء، وفقدان الأقوات. وكان وصول الغلال

[9]) المهدية: مدينة أنشأها عبيد الله المهدي أول الفاطميين بالمغرب على مسافة ستين ميلاً من القيروان. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص 230.

الجديدة إلى الأسواق كفيلاً بالحد من ارتفاع الأسعار، ولكن قضية العرض والطلب كانت تخضع في كثير من الأحيان لسياسة الأمراء وكبار التجار الاحتكارية، وهم القادرون على الشراء وخزن الغلات في مخازنهم، وهم الذين يحددون أسلوب البيع وموعده.

وبالتالي نجد أن الجهود التي بذلها بعض الخلفاء سواء لتسعير السلع أو الحد من الاحتكار، أو بإغراق الأسواق بالسلع لتخفيض أسعارها من خلال فتح مخازن الدولة، كانت سياسات فاشلة في تخفيض أسعار السلع، لا بل أدت في أحيان كثيرة إلى زيادة سعر السلع؛ وذلك بسبب عدم وجود آليات حقيقية لمراقبة الأسواق، ولعدم القدرة على ضبط السوق الموازية، ولعدم قدرة الخلفاء ووزرائهم على ضبط كبار التجار لارتباطهم بقوى متنفذة كثيرة بين أمراء الدولة الفاطمية، وربما أن تجاهل الدولة الفاطمية لفكرة استيراد الغلال المرتفعة السعر والشحيحة بكثرة أدى إلى ارتفاعها، وعدم القدرة على ضبط أسعارها. وأرجح أن جزءاً من عدم الاستيراد كان نتيجة لإحاطة الدولة الفاطمية بقوى معادية لها لم تسمح بالتصدير لها، بل وحاولت إعاقة أي وسيلة لاستيراد السلع من دول أخرى، ولعل أبرز مثال على ذلك اشتراط السلاجقة على الدولة البيزنطية عدم تصدير القمح للدولة الفاطمية ضمن شروط الصلح معهم[10].

النقود:

كان لكثرة تبدل النقود، وانخفاض قيمتها الشرائية، وما يدخلها من غش، أثر على ارتفاع الأسعار، وكانت إجراءات الدولة بطرح كميات إضافية أو جديدة من النقود مع بقاء الإنتاج على حاله يعني ارتفاع أسعار السلع بشكل يعادل انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية المتداولة، ويبدو أن الظروف الاقتصادية والإدارية والسياسية التي مرت بها الدولة الفاطمية قد دفعت بعض الخلفاء للتدخل في التعامل بالنقد، والتحكم بسعر الصرف، وكمية النقد المتوفرة في الأسواق.

كانت مصر عند قدوم جوهر الصقلي إليها تمر بأخطر أزمة اقتصادية عرفتها منذ أكثر من قرن وهي أزمة لم تتوقف عن التفاقم من سنة 352هـ/963م، واستمرت لمدة ثلاث سنوات بعد دخول الفاطميين إليها (الأنطاكي، 1990، ص 122). وقد عمل جوهر على إصلاح النظام النقدي المعمول به في مصر، فقد جاء في أمانه وعدٌ بإصلاح العملة المصرية، وضربها على العيار الذي عليه العملة الفاطمية في أفريقيا (المقريزي، 1971–1973، ج1، ص 104). فاستجد ضرب دينار عالي القيمة هو "الدينار المعزي" الذي كان يقرب وزنه وقيمة نقائه من أربعة وعشرين قيراطاً(المقريزي، 1967، ص 27؛ أنستاس الكرملي، 1987، ص65). ففي زمن الفتح كان المصريون يستخدمون نقوداً ذهبية وفضية ونحاسية بالإضافة إلى نقود وسيطة مخلّطة، وكانت الدنانير تحفظ كرصيد ولا تدفع إلا في المشتريات الضخمة، وعلى الأخص المشتريات العقارية. وأما بالنسبة للحياة اليومية فقد كان من الضروري استبدال قطع فضية مقابل الدنانير لدى أحد الصيارفة. وتوجد بين الدينار الذهب والدرهم الفضة علاقة رسمية بما أن الاثنين ضُربا في دار ضرب الدولة، ولكن قوانين العرض والطلب جعلت الصيارفة يطبقون علاقة أخرى تبعاً للسوق (أيمن فؤاد، 2000، ص 82). وكان الدينار المستخدم في مصر عند دخول الفاطميين إليها هو "الدينار الراضي" الذي ضربه العباسيون، كذلك كانت تستخدم دنانير من الفضة المذهبة يعرف واحدها بـ"الدينار الأبيض"، وهو دينار منخفض القيمة حيث ترتفع فيه كثيراً نسبة الفضة(المقدسي، 1987، ص 203؛ أنستاس الكرملي، 1987، ص 65؛ أيمن فؤاد، 2000، ص 82). وبعد أن ضرب جوهر الدينار المعزي، في سنة 358هـ/969م، عمل على تثبيت قيمة صرف الراضي عند خمسة عشر درهماً، بينما بلغت قيمة الدينار المعزي خمسة وعشرين درهماً (المقريزي، 1971–1973، ج1، ص 122). ومنع تداول الدينار الأبيض الذي لم تتعد قيمته عشرة دراهم، فضج الناس بالشكوى جراء ذلك، فتراجع عن قراره وأبقاه مع تخفيض قيمته إلى ستة دراهم، فلحق الناس من ذلك ضرر كبير، وأفلس بعضهم، الأمر الذي دفعه إلى إعادة تقدير قيمته ورفعها إلى ثمانية دراهم، وذلك في سنة 362هـ/973م (المقدسي، 1987، ص 204؛ المقريزي، 1971–1973، ج1، ص 122). وبعد وصول المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر تلاشى استخدام الدينار الراضي الأبيض، فقد امتنع يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن أن يأخذا قيمة الخراج وقبالة الأراضي إلا بالدينار المعزي، ونتج عن ذلك أن خسر الناس الكثير من أموالهم في الدينار الراضي والدينار الأبيض (ابن ميسر، 1981، ج40، ص 164؛ المقريزي، 1967، ص 27؛ أنستاس الكرملي، 1987، ص65).

اضطربت الأسعار وأسعار الصرف في سنة 382هـ/692م، في خلافة العزيز بالله، فكانت الدراهم القروية[11] كل خمسة عشر

---

[10] انظر عن جهود الدولة الفاطمية لاستيراد السلع من الدولة البيزنطية، وفشل تلك المحاولات بسبب ضغط السلاجقة على البيزنطيين: ابن ميسر، المنتقى من أخبار مصر، ص 14؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج2، ص 230؛ عصام عقلة، السفارات المتبادلة بين السلاجقة والبيزنطيين، ص 75.

[11] الدراهم القروية: هي دراهم القيروان التي أتت مع الفاطميين إلى مصر، أما الدراهم القطع فهي التي يقتطع بعضها أو يبرد منها، لذلك كانت قيمتها

درهماً ونصف بدينار، والدراهم القطع من سبعة وسبعين درهماً بدينار إلى مائة بدينار. فلجأت الدولة إلى إجراء إصلاح نقدي، فأوقفت الصرف بالدراهم القطع وأمرت الناس أن لا يتعاملوا بها، وأن من بحوزته دراهم قطع يمضي بها إلى الصيرفي ليستبدلها كل خمسة دراهم بدرهم جديد، وكانت الدراهم القديمة تحمل إلى دار الضرب ويسبك منها كل خمسة دراهم قطع بدرهم جديد بقيمة وسعر صرف الدراهم القروية (ابن ميسر، 1981، ج40، ص 171).

وتمثل خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي (386- 411هـ/996- 1020م) نقطة تحول في التعامل بالنقود وأسعار صرفها، وبداية عصر جديد للنظام المالي الفاطمي. فقد تعرض النقد في مصر لضائقة قوية في هذه المدة وذلك ابتداء بسنة 394- 395هـ/1003-1004م، يصفها المقريزي بقوله: "ارتفعت الأسعار، ووقفت الأحوال في الصرف، فإن الدراهم المعاملة التي كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايدة والقطع فتعنت الناس فيها، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك" (المقريزي، 2000، ص 26). ويبدو أن السبب في هذه الضائقة النقدية هو اختفاء الذهب من أيدي الناس (Ehrenkreutz, 1954, p.509)، وكنتيجة لزيادة الطلب على الذهب واختزانه، ارتفع سعر الدينار في مواجهة الدرهم، فبلغ سعر صرفه ستة وعشرين درهماً بدينار سنة 395هـ/1004م (المقريزي، 1971-1973، ج2، ص58؛ المقريزي، 2000، ص 26)، وتشير إحدى وثائق الجنيزا التي تعود إلى سنة 396هـ/1005م إلى أن مائتي درهم تساوي ستة دنانير، أي أن سعر صرف الدرهم كان ثلاثة وثلاثين لكل دينار (Goithein, 1965, p.20). وتدهور سعر صرفه ليصل إلى أربعة وثلاثين درهماً بدينار سنة 397هـ/1006م، وترتب على ذلك أن ارتفعت الأسعار وازداد اضطراب الناس (المقريزي، 1971-1973، ج2، ص 69؛ المقريزي، 2000، ص 26؛ أنستاس الكرملي، 1987، ص 66).

ونظراً لقلة الموجود من الذهب، أصدر الحاكم بأمر الله مرسوماً جعل بموجبه التعامل بالنقود على الفضة كقاعدة للصرف، وحساب قيمة الدينار بما يصرف من دراهم (راشد البراوي، 1948، ص 305). وتعطينا إحدى وثائق الجنيزا مثالاً عملياً على ذلك، ففي سنة 394هـ/1003م، في الفسطاط من خلال إحدى الحسابات كان 245 درهماً تساوي 6,5 ديناراً، وبعد أسبوعين كانت 187,5 درهم تساوي 5 دنانير (Goithein, 1965, p.4). وبازدياد الطلب على الدراهم الفضة، اضطربت أحوال الناس؛ بسبب صرف الدينار، وعدم توفر الفضة كبديل (Balog, 1961, p.115)، فاضطر الحاكم بأمر الله إلى معالجة ذلك بأن قام بإنزال عشرين صندوقاً فيها دراهم جدد فرقت على الصيارفة، وقرئ سجل بمنع التعامل بالدراهم القديمة، التي ربما يكون قد دخلها شيء من الغش في الوزن والعيار، وترك لمن في يده شيء منها مهلة ثلاثة أيام ليوردها إلى دار الضرب ويستبدلها أربعة دراهم قديمة بدرهم جديد. وقرر الحاكم بأمر الله أن يكون سعر صرف الدراهم الجديدة ثمانية عشر درهماً بدينار (المقريزي، 1971-1973، ج2، ص 69؛ المقريزي، 2000، ص 26-27؛ المقريزي، 1967، ص 27-28؛ Ehrenkreutz, 1954, p. 197; Balog, 1961, p.115). وهو الأمر الذي يعني تدخل الدولة في سعر الصرف من خلال توفير النقد لضبط سعر العملة، وهو ما يعرف اليوم بتدخل البنوك المركزية في الدول الحديثة لمنع تدهور سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الصعبة من خلال ضخ عملات أجنبية للسوق لخفض سعر تلك العملات في مواجهة العملة المحلية.

وحصل اضطراب في سعر صرف الدرهم في خلافة المستنصر بالله(427- 478هـ/1035-1094م)، وقد أثر ذلك كثيراً على الأسعار. وتعطينا وثائق الجنيزا أمثلة كثيرة على اضطراب سعر صرف الدرهم في هذه المدة، ففي رسالة من وثائق الجنيزا ترجع إلى سنة 432هـ/1040م، من بوصير بين تاجرين من تجار الكتان يقول أحدهما للآخر:"عندما يتحسن سعر الدرهم استبدلها لي، أنا سمعت أنه توقف عند 35 لكل دينار، إذا كانوا قد حصلوا على هذا السعر استبدلها لي" (Goithein, 1965, p.19). وفي رسالة أخرى من وثائق الجنيزا ترجع إلى سنة 437هـ/1045م، يكتب فيها تاجر من الفسطاط لآخر في بوصير "سعر الصرف هنا 37 لكل دينار، أرجو إفادتي كيف هو الصرف في مكانك" (Goithein, 1965, p.20).

وأمام ذلك قام الخليفة المستنصر في سنة 441هـ/1049م، بضرب دراهم جديدة وجعل سعر صرفها 35 درهم لكل دينار (Balog, 1961, p.115). وضاق الناس بتلك الدراهم الرديئة منخفضة العيار والتي لم تتجاوز نسبة الفضة فيها 34%، والتي تسببت بخسارة كبيرة لهم، وأدت إلى انخفاض القيمة الشرائية أيضاً (Balog, 1961, pp.121-122).

في سنة 516هـ/1122م، أمر الخليفة الآمر بأحكام الله بضرب دنانير جديدة سماها الدنانير الآمرية، وكانت هذه الدنانير على درجة عالية من النقاء (ابن المأمون، 1983، ص 38؛ ابن بعرة، 1966، ص 49-50؛ Ehrenkreutz, 1954, p. 508). وقد أثبتت التجارب مدى نقاء الدينار الآمري، إذ وصلت درجة النقاء في الدنانير الآمرية 96%، ولم تقل نسبة النقاء عن 90% (Ehrenkreutz, 1954, pp.

منخفضة. انظر: أنستاس الكرملي، النقود العربية، ص 58.

(177-176. وأمر بضرب دراهم جديدة عرفت بالدراهم السوداء، إلا أنها كانت في معظمها من النحاس، وتحتوي على القليل من الفضة، إذ كانت نسبة الفضة فيها لم تتجاوز 25– 30%، واستمر التعامل فيها حتى نهاية العصر الفاطمي وبداية العصر الأيوبي (السيوطي، 1997، ج2، ص 154؛ القلقشندي، 1987، ج3، ص 510؛ ساويرس، 2006، ج4، ص 183).

ولم يكن سعر صرف الدراهم في مصر ثابتاً، ففي سنة 441هـ/1049م، حدده الخليفة المستنصر بخمسة وثلاثين درهماً للدينار، هذا في الوقت الذي كان فيه الصيارفة يمتنعون عن صرف الدينار إلا بثلاثة وأربعين درهماً وأكثر. وهذا أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية للدرهم. فعلى سبيل المثال، فإنه يتوجب على من يريد شراء بضاعة ثمنها ديناراً أن يدفع خمسة وثلاثين درهماً، وبعد صدور أمر الخليفة بتحديد سعر جديد للصرف، وتلاعب الصيارفة بأسعاره، فقد توجب على مشتري البضاعة نفسها ذات الدينار، أن يدفع مبلغ ثلاثة وأربعين درهماً وأكثر. وبهذا تأكيد على انخفاض القيمة الشرائية للدرهم، وبداية لتفشي ظاهرة الغلاء وارتفاع الأسعار، إذ توقفت أحوال الناس؛ بسبب صرف الدينار وعدم توفر الذهب، وإنكاره عند الصيارفة، وعدم بيعه إلا بسعر مرتفع. وتعطينا وثائق الجنيزا التي تعود للمدة من 442–473هـ/1051– 1081م، أمثلة عملية كثيرة على أسعار صرف الدرهم مقابل الدينار. فيرد في إحدى وثائق الجنيزا "يوجد دراهم قليلة لتملك في الإسكندرية هي تساوي أربعة وأربعين درهماً لكل دينار، أنا منزعج ربما يحول الله كل شيء إلى الأحسن" (Goithein, 1965, p.21). وفي وثيقة أخرى يرد فيها "سعر الدينار بين اثنين وأربعين إلى ثلاثة وأربعين درهماً وهو اعتيادي" (Goithein, 1965, p.21). وتوضح وثيقة ثالثة ارتفاع سعر صرف الدرهم "الناس هنا قانطين بسبب الصرف المتدني للعملات هي اليوم تسعة وأربعون درهماً، والمدينة مضطربة وسعر القمح ينخفض" (Goithein, 1965, p.21). وفي وثيقة أخرى وهي عبارة عن رسالة من أحد الأشخاص في الإسكندرية إلى صديقه في الفسطاط يقول له فيها "أرجوك اكتب لي عن الدراهم في الفسطاط، معدل الصرف هنا خمسين درهماً لكل دينار"(Goithein, 1965, p.21). وتوضح وثيقة ترجع لسنة 472هـ/1080م، مدى الارتباك الذي يعاني منه التجار بسبب عملية الصرف:"التجارة هنا بطيئة وغير عملية، هناك ارتباك بسبب الصرف والتبادل التي تساوي خمسين درهماً لكل دينار أو أقل، والدراهم الجيدة توقفت وكذلك كل شخص لديه مشكلة في التجارة" (Goithein, 1965, p.22). وتوضح وثائق الجنيزا أيضاً مدى الاضطراب الكبير في أسعار الصرف الذي أثر على الأسعار، لدرجة أنه في السنة الواحدة تراوح سعر الصرف بين ثمانية وثلاثين درهماً للدينار وثلاثة وأربعين درهماً للدينار، ففي وثيقة ترجع إلى سنة 495هـ/1102م، يرد فيها خمسماية وثمانون درهماً أصبحوا خمسة عشر ديناراً أي بمعدل صرف ثمانية وثلاثين درهماً للدينار (Goithein, 1965, p.23). وفي وثيقة أخرى ترجع للسنة نفسها ثلاثمائة واثنان وعشرون درهماً تحولوا إلى سبعة دنانير ونصف، أي بمعدل صرف ثلاثة وأربعين درهماً للدينار (Goithein, 1965, p.23). وفي وثيقة ثالثة ترجع للسنة نفسها أيضاً ألف ومائة وأربعون درهماً ونصف تحولوا إلى ثمانية وعشرين ديناراً وثلثي الدينار، أي بمعدل صرف أربعين درهماً لكل دينار (Goithein, 1965, p.23).

وإن انعدام ثقة الناس بإجراءات الدولة ونواياها، وعدم التزامهم بأوامرها، كان السبب الرئيسي لاضطراب أسعار الصرف، وعدم انتظام التعامل بالنقود، لفترات طويلة، وكان المتوقع لإجراءات الدولة أن تحد من ارتفاع الأسعار، وتعمل على استقرار صرف الدينار، ولكن ذلك لم يتحقق، وقوبلت جميع الإجراءات بالرفض، وعدم الالتزام، وذلك لفقدان ثقة التجار بما تحدده الدولة من أسعار صرف، من ذلك أنه كثر تلاعب الصيارفة والتجار بأسعار الذهب، ومخالفتهم لما رسم به، وكان الدينار قد ارتفع صرفه إلى ستين درهماً في بعض الأوقات (Goithein, 1965, p.22)، وأكثر أحياناً. فتشير إحدى وثائق الجنيزا التي ترجع إلى سنة 521هـ/1127م، وهي رسالة من أحد الأشخاص الذي يعمل كاتباً في الأكاديمية اليهودية يقول فيها "أرسلت لك مع فرج ثلاثين ديناراً عند صرف العملات ثلاثاً وسبعين درهماً لكل دينار". والكاتب هنا مجبر على شراء الدراهم عند سعر صرف عالٍ، والمعدل العادي للصرف هو حوالي أربعين درهماً لكل دينار (Goithein, 1965, p.25).

وكان تحديد أكثر من سعر صرف للدينار خلال مدة قصيرة، يسبب قلقاً للتجارة والصيارفة، ويلحق بهم الخسائر أحياناً، ويؤدي إلى تراجع النشاط التجاري في الأسواق، لاسيما إذا ترافق مع ثبات أسعار المبيعات والأجور. هذا في الوقت الذي لم تتمكن فيه الدولة من فرض سعر صرف ثابت للدرهم. وبالتالي فإن ما فعلته الدولة من تلاعب بعيار الدرهم، ومحاولة فرض سعر صرف له مقابل الدينار. أدى إلى اضطراب شديد بالأسواق، وظهور سوق سوداء للصرف، مما نتج عنه تذبذب بأسعار السلع، وخسائر كبيرة للتجار والصيارفة. واستمر ذلك حتى نهاية العصر الفاطمي.

الخاتمة

أظهرت دراسة حركة الأسعار في مصر في العصر الفاطمي، مدى تأثرها بفيضان نهر النيل، الذي يُعَدّ من العوامل المؤثرة

في تذبذب أسعار الغلال ومعدلات إنتاجها، إلى جانب الظروف المناخية، وظهور القوارض والآفات الزراعية. وكان عدم استقرار الأسعار والاتجاه المستمر نحو الارتفاع من السمات المميزة لهذه المدة. إذ وصلت الأسعار في كثير من الأحيان إلى درجة الغلاء الشديد المتواصل، ووجد في بعض الأوقات أكثر من سعر للسلعة الواحدة، أحدهما السعر الرسمي الذي تحدده الدولة، والثاني السعر الذي لا يلتزم بالتسعير.

وأظهرت الدراسة جهود الدولة الفاطمية في التصدي لموجات الغلاء وارتفاع الأسعار، إذ حرص الفاطميون على تسعير السلع الغذائية ومراقبة الأسعار، واجتهدوا بمواجهة ظاهرة الاحتكار في أوقات الغلاء، وقاموا بفتح مخازنهم وبيع الغلال منها بكميات تكفي حاجة الناس وبأسعار مناسبة. إلا أن سياستهم في معالجة قضايا الغلاء والأسعار كانت دون تخطيط مسبق، ويبدو أن حدوث بعض أزمات الغلاء وارتفاع الأسعار دفعهم إلى اتخاذ هذه الإجراءات في محاولة لحل قضايا الغلاء، وفقدان الأقوات من الأسواق.

واتضح مدى تأثر حركة الأسعار بالنظام النقدي ومتغيراته، والعوامل المؤثرة فيه، فاضطراب أسعار صرف النقود، وحركة التعامل بها، يعني عدم انتظام حركة الأسواق التجارية، وفقدان السلع، وارتفاع أسعارها. وعليه فقد عمد الفاطميون إلى تحديد أسعار الصرف، والتلاعب بها أحياناً، وفرض الضوابط التي تحد من تدهور نظامهم الاقتصادي. غير أن هذه الإجراءات لم تنجح في الحد من ارتفاع الأسعار. كما لا يمكن قياس كل آثارها على الاقتصاد الفاطمي وحركة النقد فيه، ولا على التجار والسيولة النقدية.

المصادر والمراجع

المخطوطات

المخزومي (ت 585هـ/1189م)، أبو الحسن علي بن عثمان بن يوسف القرشي، المنهاج في علم الخراج، P.M. ADD.2348, Library، نسخة في مكتبة الدكتور فالح حسين.

المصادر المطبوعة

الأنطاكي (1990م)، يحيى بن سعيد (ت 458هـ/1067م)، تاريخ الأنطاكي– المعروف بصلة تاريخ أوتخيا، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس.

ابن إياس (1975م)، محمد بن أحمد (ت 930هـ/1523م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

ابن بعرة (1966م)، منصور الذهبي الكاملي (القرن 7هـ/13م)، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق عبد الرحمن فهمي، لجنة إحياء التراث العربي الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة.

ابن تغري بردي (1992م)، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت 874هـ/1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 16ج، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

الدواداري (1961م)، ابن أيبك (ت 736هـ/1335م)، كنز الدرر وجامع الغرر، ج6، الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة.

ساويرس بن المقفع (2006م)، تاريخ مصر – من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة، ج3، تحقيق: عبد العزيز جمال، مكتبة مدبولي، القاهرة.

السيوطي (1997م)، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 911هـ/1505م)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، 2ج، وضع حواشيه خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الطوير (1992م)، أبو محمد المرتضى عبد السلام (ت 617هـ/1220م)، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق أيمن فؤاد سيد، ط1، دار صادر: بيروت.

ابن ظافر الأزدي (1999م)، جمال الدين أبو الحسن علي (ت 612هـ/1215م)، أخبار الدول المنقطعة، تحقيق عصام الهزايمة وآخرون، دار الكندي: إربد.

القلقشندي (1987م)، أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 14ج، شرحه وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن المأمون البطائحي (1983م)، جمال الدين أبو علي موسى (ت 588هـ/1192م)، أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية: القاهرة.

المسبحي (1978م)، محمد بن عبدالله (ت 420هـ/1029م)، أخبار مصر، ج40، تحقيق أيمن فراد سيد وتياري بيانكي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية: القاهرة.

المقدسي (1987م)، شمس الدين أبو عبدالله (ت ق 4هـ/10م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، وضع مقدمته وهوامشه وفهارسه محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت: لبنان.

المقريزي (2003م)، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، 4 مج، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي: لندن.
المقريزي (2000م)، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق وتعليق جمال الدين الشيال، مكتبة الثقافة الدينية.
المقريزي (1971– 1973م)، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م)، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، 3 ج، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، لجنة إحياء التراث الإسلامي: القاهرة.
المقريزي (1967م)، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م)، النقود الإسلامية المسمى شذور العقود بذكر النقود، تحقيق محمد بحر العلوم، المكتبة الحيدرية: النجف.
المقريزي (1991م)، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م)، المقفى الكبير، 8ج، تحقيق محمد العيلاوي، دار المغرب الإسلامي، بيروت.
ابن ميسر (1981م)، تاج الدين محمد بن علي (ت 677هـ/ 1278م)، المنتقى من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.
النويري (2005م)، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 732هـ/1331م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج28، تحقيق نجيب مصطفى فواز وحكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت.
ياقوت الحموي (1986م)، أبو عبدالله (ت 626هـ/1228م)، معجم البلدان، 5ج، دار صادر، بيروت.

المراجع العربية والمعربة

أنستاس الكرملي (1987م)، النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة.
أيمن فؤاد سيد (2000م)، الدولة الفاطمية في مصر – تفسير جديد، الدار المصرية اللبنانية للطباعة: القاهرة.
راشد البراوي (1948م)، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة.
فالتر هنتس (1970م)، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، الجامعة الأردنية: عمان.

الدوريات

عصام مصطفى عقلة (2008م)، السفارات المتبادلة بين السلاجقة والبيزنطيين في عهد طغرلبك (432هـ/1040م/ 455هـ/1063م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج2، ع2.

المراجع الأجنبية:

Ehrenkreutz (1954), A. S., Contributions of the Knowledge of the Fiscal Administration of Egypt in the Middle Ages, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, London, vol. XVI, pp. 502- 414.

Ehrenkreutz (1964), A. S., Arabic Dinars Struck by the Crusaders, Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. VII, pp. 167- 182.

Balog (1961), P., History of the Dirhem in Egypt from the Fatimid Conquest until the Collapse Numismatique, 6e serie, vol. 3, pp. 109- 146.

Goithein (1965), S. D., The Exchange Arte of Gold and Silver Money in Fatimid and Ayyubid times, Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. II, pp. 1- 46.

Sources and References Translated into English

Manuscripts :

Al- Mahzumi. Abi Al-Hassan Ali Ibn- Uthman Ibn Yusef Al Qurashi, (1189 AD/ 585 H), Al- Minhaj Fi Ilm al- Kharaj, P.m ADD.2348 library,

(Prof .Dr .Faleh Husain copy).

Printed References Translated into English

Al –Antaki (1990),Yahya Ibn Sa'id, (1067 AD/485 H), History Of Yahya Ibn- Sa'id Of Antiochi, Ed. Omar Abdel – Salam Attadmori , Grose press, Tripoli .

Ibn – Iyas (1975), Mohammad Ibn Ahmad , (1523AD / 930H) , Bda'i al-Zuhur Fi Waqa'i Al-Duhur , vol. 2, part.1, Ed .Mohammad Mustafa , Dar Ihya Al-kutub Al-Arabia , Cairo .

Ibn- B'ara (1966), Mansur al-Dhabi Al-Kamili (13th CE, AD/7th H), Kashf Al-Asrar al-Ilmiya Fi Dar al-Darb al-Misriya, Ed. Abd al-Rahman Fehmi , Arabic and Islamic Heritage Council, U.A.R.

Ibn Taghribirdi (1992), Jamal al-Din Abu al-Mahasin Yusuf, (1469AD/ 874H), Alnujum al-Zahirah Fi Muluk Misr wa-al-

Qahirah, 16 vol., Ed. Mohammad Husain Shams-al-Din, Dar al Kutub al-Ilmiya, Beirut .

Al-Dawadari (1961), Ibn Aybak (1335AD/736H), Kanz al-Durar wa Djami al-Ghurar, vol. 6, Ed. Salah al-Din al-Munjjid, Cairo.

Severus (2006), Ibn al-Muqaffa, Tarikh Misr first half of the Arabic Manuscrit- known as the Tarikh Batrikat al- Kanisah al-Misriya, vol.3, Ed. Abdel Aziz Djmal, Maktabat Madboli, Cairo.

-**Al-Suyuti** (1997), Jalal al-Din abd al-Rahman Ibn Abi Bakr Ibn Mohammad (1505AD/911H), Husn al-Mohadara Fi Tarikh Misr wa al-Qahirah , Ed. Khalil Mansur, Dar al Kutub al-Ilmiya, Beirut .

-**Ibn–at-Tuwayr** (1992), Abu–Muhammad al-Murtada abd-Assalam (1220AD/617H), Nuzhat al-Muqlatayn Fi Akhbar ad-Daulatayn, Ed. A.F. Sayyid, Dar Sadir, Beirut.

Ibn Thafir al- Azdi (1999), Jamal ad-Din Abu al- Hassan Ali, (1215AD/ 612H), Al-Dowal al- Monqatia, Ed. Issam Hazaymeh and others, Dar al-kindi, Irbed.

Al- Galgashandi (1987), Ahmad Ibn Ali (1418AD/ 821H), Subh al-Asha Fi Sinaat al-Insha, 14 vol., Ed. Mohammad Husain Shams ad-Din, Dar al Kutub al-Ilmiya, Beirut .

-**Ibn al-Ma'mun al-Nata'ihi** (1983), Jamal al-Din Abu-Ali Musa (1192AD/588H), Akhbar Misr, Ed. A.F. Sayyid, The French Institute of Oriental Archeology, Cairo.

Al- Musabbihi (1978), Mohammad Ibn abed- Allah (1029AD/ 420H), Akhbar Misr, vol. 40, Ed. A.F.Sayyid, The French Institute of Oriental Archeology, Cairo.

Al-Muqaddasi (1987), Shams al-Din Abu Abdullah (4th CE. AD/10th CE. H), Aḥsan al-Taqāsīm Fi Maʿrifat al-Aqālīm, Ed. Mohammad Mahzum, Dar Ihyya al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon.

Al- Maqrizi (2003),Taqi l-din Ahmad b. Ali (1441 AD/845H), Al-Mawa'iz wal-I'tibar bi Dhikr al-Khitat wal'Athar, 4vol., Ed. A.F.Sayyid, al-Forqan for Islamic Heritage, London.

Al- Maqrizi (2000), Taqi l-Din Ahmad b. Ali (1441 AD/845H), Ighathat al-Ummah bi- Kashf al-Ghummah, Ed. Jamal al-Din al Shayal, Maktabat al-Thaqafah al-Diniah .

Al- Maqrizi (1971-1973), Taqi l-din Ahmad b. Ali (1441 AD/845H), Ittiaz al- Hunafa bi- Akhbar al-Aimma al- Fatimiyyin al-Khulafa, 3 vol., Ed. M. Hilmi Ahmad. Cairo.

Al- Maqrizi (1967), Taqi l-din Ahmad b. Ali (1441 AD/845H), Al- Nuqud al-Islamiya; al- Musomma bi –Shudhur al-Uqud Fi Dhikr al-Nuqud, Ed. Ali |Bahr al-Ulum, al- Maktabat al-Haydariya, Najaf.

Al- Maqrizi (1991), Taqi l-din Ahmad b. Ali (1441 AD/845H), Kitab al-Muqaffa al-Kabir, 8 vol., Ed. Muhammad al-Yalawi, Dar al-Gharb al-Islami.

Ibn Muyassar (1981), Taj al-Din Mohammad Ibn Ali (1278AD/ 677H), Akhbar Misr, Ed. A.F.Sayyid, Cairo.

Al- Nuwayri (2005), Shihab al- Din Ahmad bin abd al-wahhab (1331AD/ 732H), Nihayat al-Arab Fi Funun al-Adab, Ed. Mustafa Fawaz & Hikmat .K .Fawaz, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut.

Al- Hamawi (1986), Yaqut Abu Abdullah (1228AD/626H), Mujam al-Buldan, 5 vol., Dar Sadir, Beirut.

Arabic and translated references translated into English

Anastas al-Krmali (1987), Al-Nuqud al-Arabiya al- Islamiya wa-Ilm al-Numiyat, Cairo.

Ayman Fu'ad Sayyid (2000), Al-Dawla al-Fatimiyya Fi Misr; Tafsir Jadid, al-Dar Misriya al-Lubnaniyya, Cairo.

Rashid al- Barawi (1948), Halat Misr al-Iqtisadiyah Fi A'ahd al- Fatimiyyin, Maktabat al-Nahdah al- Misriya, Cairo.

W. Hinz (1970), Islamic Measures and Weights; Converted into Metric System, Tr. & Ed. Bassam al- Assali, Jordan University, Amman.

Journals and periodicals Translated into English :

Issam Mustafa Oqla (2008), The Embassies between the Seljuk's and the Byzantines during Tugrulbek Era (432AH/ 1040AD- 45 AH/ 1063AD), The Jordanian Journal of History and Archeology, vol. 2, no. 2.

The Movement of Prices and the Factors Influencing it and the Efforts of the State in Dealing with High Prices in Egypt during the Fatimid Period (358-567 H / 969-1172 A.D)

Fawzi Khalid Ali Al Twahya *

ABSTRACT

The study attempts to identify the movement of commodity prices and the factors influencing their rise or fall in terms of supply and demand, the effect of climatic factors, agricultural pests, epidemics and plagues, wars and internal strife or the monetary policy of the state, which affected the fluctuation of commodity prices. The study also attempts to demonstrate the efforts of the state to deal with the waves of high prices., either by pricing goods, controlling prices, fighting monopoly, controlling markets and punishing violators, opening state stores and selling goods in quantities sufficient to meet people's needs.

Keywords: Prices, Egypt, criticism, Fatimid State, Market, High Prices, Monopoly.

* School of Arts, The University of Jordan.

Received on 22/5/2019 and Accepted for Publication on 6/8/2019.